جمعية سكنية خاصة للصحفيين وإعانة مالية لصندوقهم التعاوني الاجتماعي

الوطن

تركز لقاء رئيس مجلس الوزراء عماد خميس مع المكتب التنفيذي لاتحاد الصحفيين برئاسة موسى عبد النور رئيس الاتحاد على تعديل التشريعات والقوانين الناظمة لعمل الاتحاد وتعزيز دوره في نشر الوعي لمواجهة التحديات التي فرضتها الحرب الاقتصادية، وإعداد رؤية لتطوير عائداته المالية من خلال الاستثمارات.

وتم التركيز على أهمية تنظيم دورات تدريبية متخصصة لجميع العاملين في قطاع الإعلام من خلال التنسيق بين وزارة الإعلام والاتحاد وكلية الإعلام بجامعة دمشق. وتمت الموافقة على تشكيل جمعية سكنية خاصة لاتحاد الصحفيين وتقديم إعانة مالية للصندوق التعاوني الاجتماعي في الاتحاد وإعداد رؤية استثمارية لمشاريع الاتحاد وفق برنامج زمني وبالأخص العقار التابع للاتحاد في تنظيم شرق «باب شرقي» بدمشق على أن تتم معالجة العقبات المتعلقة به من خلال التنسيق بين وزارتي الإدارة المحلية والإعلام.

وتم الطلب من وزارتي الأشغال العامة والإسكان والإدارة المحلية التنسيق لمعالجة واقع الأرض المخصصة للاتحاد في الديماس ليصار إلى استثمارها.

وتركزت الطروحات على ضرورة تفعيل الإعلام الاستقصائي نظرا لدوره في محاربة الفساد ورفع قيمة تعويض طبيعة العمل الخاص والفكري للصحفيين وتوجيه الجهات العامة بتوفير المعلومة الصحيحة والموثوقة للإعلاميين وعدم تأخيرها وإعداد آلية إعلامية لتسويق عمل مؤسسات الدولة.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن الحرب لم تتوقف وأدواتها تعددت، مبينا أن الدولة صامدة بكل مكوناتها والحكومة مستمرة بتأمين الخدمات ودعم الاحتياجات الأساسية للمواطنين في مواجهة العقوبات والحصار الاقتصادي، ومؤكداً المضي بخطا تنموية حقيقية من خلال الاعتماد على الذات وإدارة نقص الموارد وتوزيعها وفق الأولويات إضافة إلى استنهاض الإنتاجين الزراعي والصناعي.

أضرار الهاتف في اليرموك والتضامن كبيرة
إسماعيل لـ«الوطن»: ٣٢ ألف مشترك بينما السعة تصل إلى ٩٠ ألفاً

الوطن

وصلت شكاوى لـ«الوطن» حول عدم تخديم جميع المشتركين في الإنترنت في منطقة التضامن.

مدير مركز التضامن يوسف إسماعيل بين لـ«الوطن» أن عدد البوابات الإجمالي في المقسم هو ٨٤٤٧ بوابة، وأن عدد المشتركين يوازي هذا العدد، ما يعني أن المقسم بحاجة إلى تأمين بوابات جديدة لافتاً إلى أنه سيتم ذلك من خلال عقد جديد، حيث قامت إدارة شركة الاتصالات بلحظ مركز التضامن بعدد من البوابات يصل إلى خمسة آلاف بوابة، سيتم تنفيذها فور الانتهاء من الإجراءات العقدية، علماً أنه لا يوجد موعد معين لذلك.

وفي السياق كشف إسماعيل عن إعادة تأهيل كامل منطقة حوش بلاس الصناعية بالخدمات الهاتفية، علماً أن المنطقة تضم بعض الفعاليات الاقتصادية، وذلك بعد أن تم دراسة وضعها ضمن خطة عمل فرع اتصالات دمشق، لافتاً إلى أن بقية المناطق التي لا تتوافر فيها الإمكانية الفنية سيتم إخضاع جزء منها إلى إعادة الإعمار، وجزء آخر سيتم دراسته ووضعه ضمن خطة دائرة التنفيذ للعام الحالي، مبيّناً أن نسبة تنفيذ الخطة في العام الماضي وصلت إلى ١٤٠ بالمئة رغم قلة العناصر التي تعمل بموجب عقود حيث يصل عددها إلى خمسة عناصر فقط.

وبالنسبة للمناطق المحررة التي تخدم من المركز بين أن الأضرار في التضامن كانت كبيرة وتم إنجاز الدراسة اللازمة لوضعها ضمن بند إعادة الإعمار، مضيفا: كذلك الأمر بالنسبة للمنطقة (أ) و(ب) و(ج) في مخيم اليرموك.

وأكد إسماعيل أنه وبالنسبة للمناطق التي يعود السكان إليها الوضع مسيطر عليه بنسبة ممتازة.

وعن مشكلة الاتصالات في منطقة القزاز وإمكانية إتباعها إلى مركز التضامن عوضاً عن مركز باب شرقي بين إسماعيل وجود مقترح من الإدارة لتحويل جزء من المنطقة إلى مركز التضامن إذ إن المنطقة أقرب جغرافياً، الأمر الذي يساهم بتحسن خدمات الإنترنت، إضافة إلى مساهمته في التخلص من بعض مشاكل الصرف الصحي، مضيفاً: وهذا الأمر منوط بتأمين بوابات لمركز التضامن.

وفي سياق آخر كشف إسماعيل أن عدد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت في المراكز الثلاثة التي يخدمها مركز التضامن وتوابعه /اليرموك وحوش بلاس/ وصل إلى ٣١٩٧٤، علماً أن السعة الحالية تضم ٩٠٤٧٢، بينما وصل عدد المشتركين في خدمة الإنترنت إلى ١٩١٤٨، علماً أن العدد الإجمالي للبوابات وصل إلى ٢٢٢٦٨، مشيراً إلى أنه على مستوى الهاتف الثابت تم تركيب ٢٧٧٨ هاتفاً في عام ٢٠١٩، ووصل عدد البوابات إلى ١٨٧٦.

«الصيادلة»: «التموين» تسعرها.. وهناك قلة فيها
أسعار حليب الأطفال ما فوق السنة تحلق بجنون
«التموين»: الأصناف غير الممولة من «المركزي» من غير الواقعي تسعيرها بسعر الصرف الرسمي

محمد منار حميجو

شهدت أسعار حليب الأطفال الخاصة لمن تجاوزت أعمارهم السنة مثل «النيدو والرينو» ارتفاعاً كبيراً، حيث ارتفع سعر العلبة الصغيرة التي لا يتجاوز وزنها ٤٠٠ غرام إلى أكثر من ٣٧٠٠ ليرة وفي بعض الأحيان تباع علبة النيدو بما يزيد على أربعة آلاف بعدما كان سعر العلبة لا يتجاوز ٢٧٠٠ ليرة.

وجالت «الوطن» على بعض الصيدليات فكان هناك قلة في مثل هذه الأنواع من الحليب حتى إنه في الصيدلية لا يوجد إلا علبة أو اثنتان في كثير من الأحيان رغم أن هناك طلباً من الأهالي على حليب الأطفال لمن تجاوزت أعمارهم السنة.

وأكد عضو المجلس المركزي لنقابة الصيادلة جهاد وضيحي أن أسعار الحليب للأطفال الذين تجاوزت أعمارهم السنة تخضع لتسعير وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وأصبح هناك ارتفاع في أسعارها على حين إنه ما دون ذلك تكون خاضعة لتسعيرة وزارة الصحة، مؤكداً أن مادة الحليب التي تخص الأطفال الذين لم تتجاوز أعمارهم السنة لم يطرأ عليها أي تغير في الأسعار وتباع على سعرها القديم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح وضيحي أن أنواع الحليب للأطفال الذين تجاوزت أعمارهم السنة لا تباع في الصيدليات فقط وإنما تباع أيضاً في المحال الأخرى وبالتالي تخضع لتسعيرة وزارة التموين، موضحاً أن البيع في الصيدلية يكون وفق تسعيرة الشركة التي توزع هذا الحليب.

وأرجع وضيحي أسباب تفاوت أسعار الحليب الخاصة للأطفال فوق السنة إلى نوعية إجازة الاستيراد والمنشأ، لافتاً إلى أن هناك رقابة شديدة على الصيدليات حتى لا يكون هناك احتكار من الصيادلة على هذه الأنواع من الحليب.

وضيحي لفت إلى أن الشحنات تتأخر كما أن الحصص التي توزع على الصيادلة كمياتها قليلة ومقننة ومن ثم لا يوجد أي احتكار لهذه المادة لأنه لا يمكن التلاعب بها إطلاقاً، مشيراً إلى أن هناك معاناة لدى المواطن رغم أن الصيادلة يبيعون الكميات مباشرة فور توافرها.

ورأى وضيحي أن حليب الأطفال لمن فوق السنة يشابه حليب البقر وبالتالي يمكن استبداله بأنواع أخرى من الحليب وبالتالي ليس إلزامياً إعطاؤه للطفل على عكس الحليب الذي يأخذه طفل ما دون السنة الذي يعتبر إلزامياً له.

من جهته أكد مصدر مسؤول في وزارة التموين أن أسعار حليب الأطفال منها ما هو ممول بحسب سعر صرف الدولار للمصرف المركزي ومنها غير ممول أي إن التاجر يستوردها بحسب سعر الدولار غير الرسمي من دون أن يحدد أنواع الحليب الممولة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أن أنواع الحليب غير الممولة يستوردها التاجر بشكل ذاتي، وإذا تم تسعيرها على حسب سعر المركزي يكون هناك عدم واقعية باعتبار أنه استوردها بسعر صرف غير رسمي.

وأكد المصدر أن حليب الأطفال لمن هم فوق السنة والذي يباع في المحال التجارية يخضع لرقابة وزارة التموين على حين ما يباع في الصيدليات يخضع لرقابة نقابة الصيادلة.

وبين المصدر أن آلية التسعير تتم بأن هناك لجنة في الوزارة من عدة جهات تدرس بيانات الكلفة التي يقدمها المستورد ومن ثم يتبين سعر التكلفة ويتم وضع له نسب الأرباح، مشيراً إلى أنه يتم بعدها تعميم التسعيرة على المديريات.

كلام رسمي جداً

وزارة الصحة: طباعة الصور الشعاعية على أقراص CD نقلة نوعية

السيد رئيس تحرير صحيفة «الوطن» المحترم

تحية طيبة:

إشارة إلى ما نشرته صحيفة «الوطن» العدد ٣٣٢٢ تاريخ ٢٣ / ١ / ٢٠٢٠ الصفحة ٨ بخصوص مشفى الشهيد ممدوح أباظة في القنيطرة نبين ما يلي:

عدم توافر أفلام الصور الشعاعية: تنتهج وزارة الصحة سياسة عامة في جميع الهيئات والمشافي والمديريات نهجاً حديثاً في طباعة الصور الشعاعية على أقراص cd بدلاً من الأفلام الشعاعية وذلك لما فيها من نقلة نوعية في الجودة والتوفير والسلامة المهنية وتم تأمين جميع الاحتياجات المطلوبة لتنفيذ تلك السياسة والنهج الحديث في تقديم الخدمات الشعاعية في الهيئة بالاستعاضة بالـcd بدلاً عن الصور الشعاعية فتم اجتزاء المعلومة وصياغتها بطريقة غير صحيحة بالخبر المنشور.

فيما يخص جهاز البانوراما: تعرض لعطل بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ٢٠١٩ والهيئة ملزمة بالوكيل الحصري للصيانة والذي اتخذ من فترة العطل والأعياد في آخر العام ذريعة لعدم الحضور إلى الهيئة من دمشق إلى القنيطرة ومع بداية العام الجديد والهيئة تتواصل مع الوكيل الذي وعد بإرسال فريق للصيانة والتواصل معه بشكل يومي مع العلم أن الجهاز في الخدمة منذ ٢٠٠٣ والوزارة تعمل جهدها بالمساعدة على تأمين ودعم الهيئة بجهاز بانورامي جديد.

وزارة الصحة
مكتب الإعلام

تخصيص ١٠ بالمئة من المنح لأبناء الشهداء
٢٠٠٠ منحة للطلاب السوريين في جامعات دولية منها ٥٠٠ منحة في الجامعات الروسية

فادي بك الشريف

كشفت معاونة وزير التعليم العالي والبحث العلمي سحر الفاهوم لـ«الوطن» عن ٥٠٠ منحة روسية مقدمة إلى الطلاب السوريين في مرحلتي الإجازة والدراسات العليا، مبينة أنه تم الطلب من الجانب الروسي ممثلاً بالمركز الثقافي الروسي في بيروت بإمكانية زيادة عدد المنح الروسية بموجب نص الإعلان إلى ٨٠٠ منحة روسية وذلك بهدف فتح المجال للطلاب وأكبر شريحة ممكنة للتقدم إلى المنحة الروسية «المهمة» والتي تلاقي رغبة العديد من الطلاب ممن يطمحون لاستكمال تعليمهم ودراستهم في الجامعات الروسية.

وأكدت الفاهوم أن الوزارة بانتظار رد الجانب الروسي على طلبها بزيادة عدد المنح ليصار إلى زيادة العدد الإجمالي بموجب نص الإعلان، وخاصة أن المنح الروسية تشهد إقبالا كبيراً من الطلاب السوريين، علما أن التسجيل على المنح يبدأ ٢ شباط القادم على أن يستمر حتى الثلاثاء من الشهر نفسه ليشمل المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا ماجستير ودكتوراه بمختلف الاختصاصات باستثناء الاختصاصات الطبية والتمريض للعام الدراسي ٢٠٢٠–٢٠٢١.

وأوضحت معاونة وزير التعليم لشؤون البحث العلمي أن أكثر من ٢٠٠٠ منحة متوقع الإعلان عنها هذا العام للدراسة في الجامعات الهندية والهنغارية والصينية والإيرانية بما فيها الروسية، مبينة أنه هناك تعليمات موضحة للتقدم إلى المنح المعلنة وخاصة «الروسية» التي صدرت أمس، وذلك بهدف فسح المجال للجميع مع تحديد نسب وأعداد منصفة، علما أن الوزارة خصصت ١٠ بالمئة من المنح لأبناء الشهداء، وفي حال لم يتقدم أحد منهم تضاف المنح الشاغرة إلى باقي المنح.

ومن ضمن الشروط في نص الإعلان أن يكون الطالب حاصلاً على وثيقة الشهادة الثانوية بفرعيها العلمي أو الأدبي دورة ٢٠١٩ بالنسبة للمرحلة الجامعية الأولى، على ألا يقل المعدل العام لمجموع درجاته بعد طي درجة التربية الدينية عن ٧٠ بالمئة وأن تكون الشهادة الثانوية للطالب متوافقة مع درجة الإجازة وفق القواعد المطبقة في الجامعات الحكومية السورية موضحة أن القبول النهائي للطالب مرتبط حصراً بموافقة الجهة المعنية في جمهورية روسيا الاتحادية.

ويلتزم الطالب في حال قبوله بنفقات السفر (ذهاباً وإياباً) إضافة إلى نفقات بوليصة التأمين الصحي بعد الوصول إلى روسيا، والتي لا تتجاوز قيمتها ٢٥٠ دولاراً سنوياً وأي نفقات أخرى لم يتم ذكرها سابقاً، على حين تتضمن المنح إعفاء من الرسوم الدراسية وراتباً شهريا مقداره ١٥٠٠ حتى ٢٠٠٠ روبل حسب الجامعة وذلك للمرحلة الجامعية الأولى و٢٠٠٠ روبل لدرجة الماجستير و٣٠٠٠ روبل للدكتوراه.

كما تتضمن المنحة سنة دراسية كاملة لتعلم اللغة الروسية في الكليات التحضيرية للجامعات لا تدخل ضمن مدة الدراسة.

واشترط نص الإعلان أن تكون شهادة الإجازة الجامعية والماجستير للمتقدمين لدراسة الدكتوراه صادرة عن إحدى الجامعات الحكومية السورية دمشق وحلب وتشرين والبعث والفرات وحماة وطرطوس ولا تقبل شهادات التعليم المفتوح والجامعات الافتراضية، وأن يكون المتقدم غير موفد بموجب قانون البعثات العلمية، وغير موظف أو حاصل على موافقة الجهة التي يعمل بها، إضافة إلى حصوله على إجازة جامعية أو على درجة الماجستير وفق معدلات القبول المطلوبة من الجانب الروسي.

دبيات: شكاوى كثيرة من الفلاحين على المعنيين بالزراعة

القنيطرة- خالد خالد

أكد محافظ القنيطرة همام دبيات أن القطاع الزراعي من أهم القطاعات وينال الاهتمام الكبير من الحكومة والمعنيين بالمحافظة، مشدداً على تطوير العمل الزراعي ودفع عجلة التنمية للأمام، مبيناً أن كل خطوة في إنجاز واستثمار الموارد الزراعية ينعكس إيجاباً على أبناء المحافظة وضرورة التركيز على العمل الميداني لتطوير القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي وخلق المبادرات الإيجابية والتواصل مع الفلاحين.

وأشار دبيات إلى كثرة الشكاوى واستمرارها من الفلاحين لوجود مسافة كبيرة بين الوحدات الإرشادية والدوائر بالزراعة، مركزاً على أهمية مكافحة الفساد بجميع أشكاله وكذلك مكافحة الهدر والترشيد بالاستهلاك والشفافية والوضوح بالعمل وتلافي السلبيات في توزيع المنح الزراعية والتي سببت علامات استفهام على العاملين فيها.

وطالب رؤساء الدوائر في مديرية زراعة القنيطرة خلال اللقاء بتذليل الصعوبات والمعوقات التي تعوق العمل ومنها رفع سقف الشراء لقطع الآليات الثقيلة نظراً لارتفاع أجور الإصلاح وأسعار قطع الغيار وضرورة معالجة نقص الآليات وقدمها وكثرة أعطالها الأمر الذي يمنع التواصل بين دائرة الوقاية مع الفلاحين وتنفيذ الحملات التي تقوم بها المديرية، إضافة إلى نقص الجرارات الزراعية في حملات الوقاية والدراجات النارية والكادر البيطري وعدم تعاون بعض الجمعيات الفلاحية مع المديرية وخاصة فيما يتعلق بموضوع المنح الزراعية.

كما طالب العاملون بالزراعة بالإسراع بإعادة تأهيل وترميم الوحدات الإرشادية على الخطة الإسعافية والحاجة إلى محطة رصد جوية حشرية وحصول المربين على المقنن العلفي وفق إحصائية ٢٠١٨، مشيرين إلى وجود نقص في الكوادر الإدارية والسائقين والفنيين حيث إن كل سائق يستلم أكثر من آلية وضرورة إنشاء خريطة زراعية تنموية والإسراع بتعيين مدير للثانوية الزراعية ومعالجة ضعف الكهرباء بالمديرية الأمر الذي يؤثر على الأجهزة وكثرة أعطالها ونقص كميات المازوت المخصصة لمربي الدواجن ومخالفة بعض رؤساء البلديات بمنح تراخيص للمداجن ضمن أراضي أملاك الدولة والعمل على تخفيض أجور الاستثمار الزراعي.

واستغرب عضو المكتب التنفيذي المختص أحمد عيد تغيب مدير المباقر عن جميع الاجتماعات وعدم معرفة ما آلت إليه أمور إحداث المبقرة على أرض المحافظة والسماع من المواطنين عن ذلك، إضافة إلى عدم التحضير الجيد لحملات اللقاح التي ستقوم بها المديرية للثروة الحيوانية خلال الشهر الثالث وأهمية تأمين اللقاح اللازم، مطالباً بضرورة تشكيل لجنة لكيفية الاستثمار الأمثل للأراضي المستصلحة وعدم تعامل رؤساء الوحدات الإرشادية بفوقية ومزاجية مع المراجعين والفلاحين وخاصة في القطاع الجنوبي.